حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

التدخين والتعليم... ورأس المال البشري

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/06/19

من الحقائق المفزعة التي أسفر عنها تقرير الجهاز المركزي للإحصاء بمناسبة اليوم العالمي للكف عن التدخين أن الإنفاق على التدخين في فلسطين أكثر من الإنفاق على التعليم. فقد أنفقت الأسرة الفلسطينية حوالي 32 دينارا على التبغ والسجائر شهريا مقابل 27 دينارا على التعليم خلال العام 2009، وهذا يعني أن متوسط إنفاق الفرد على التدخين بلغ 5.4 دينار شهريا مقابل 4.5 دينار على التعليم خلال تلك الفترة. وبالرغم من أن حجم الإنفاق على التدخين كان أقل من الإنفاق على الرعاية الطبية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في الضفة الغربية حيث أنفقت الأسرة على التدخين حوالي 43 دينارا (بمعدل 7.3 دينار للفرد) مقابل 39 دينارا على الرعاية الطبية (بمعدل6.7 دينار للفرد). وقد أثارت هذه الأرقام مجموعة من الأسئلة المثيرة للقلق: أيهما أكثر سوءا، كثرة الإنفاق على التدخين أم قلة الإنفاق على التعليم؟ وهل هناك علاقة بين التدخين والتعليم؟ وهل هذه العلاقة سببية وبأي اتجاه؟ وما علاقة ذلك برأس المال البشري وتطور الاقتصاد ورفاهية المجتمع؟

سأترك الإجابة على السؤال الأول قليلا، وأتحدث بداية عن العلاقة بين التدخين والتعليم. فقد أكّدت دراسات عديدة وجود علاقة عكسية بين التدخين وعدد سنوات الدراسة، فكلما زاد التحصيل العلمي للأفراد في المجتمع كلما قلت نسبة المدخنين بينهم. وقد وجدت معظم هذه الدراسات أن هذه العلاقة سببية، بمعنى أن ارتفاع مستوى التعليم هو الذي يؤدي إلى قلة التدخين وليس العكس. كما أظهرت دراسات كثيرة أخرى أن هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم في المجتمع ونسبة الذين يقلعون عن التدخين في ذلك المجتمع. ويعللون ذلك بأن الشخص المتعلم يدرك أكثر من غيره مضار التدخين وانعكاساته على المدى البعيد، وبالتالي يتوقف عن التدخين إذا كان قد ابتلي به.

وهذا يعيدنا إلى السؤال الأول، فإذا كانت النتيجة السابقة صحيحة، فإن قلة الإنفاق على التعليم هي أخطر بكثير من زيادة الإنفاق على التدخين. فانخفاض مستويات التعليم لدى الأفراد يجعلهم يجهلون مضار التدخين، وبالتالي يبدأون

بالتدخين في سنّ مبكر ويستمرون فيه دون أن يدركوا تأثيراته السلبية عليهم وعلى عائلاتهم وعلى المجتمع بأكمله. وهذا يفسر ما نشاهده أحيانا من ارتفاع نسبة التدخين لدى بعض العائلات الفقيرة مقارنة مع العائلات الغنية، بالرغم من أن قدرة الأخيرة على شراء السجائر أعلى، ولكن مستوى التعليم لديها قد يكون أفضل.

زيادة الإنفاق على التدخين من جهة، وانخفاض الإنفاق على التعليم والرعاية الطبية من جهة أخرى، يؤثران سلبا على رأس المال البشري، وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام. فالتعليم والصحة هي أهم مكونات رأس المال البشري، وقلة الإنفاق عليهما يؤثر بشكل سلبي ومباشر على المهارات والقدرات الشخصية للأفراد. أما تأثير التدخين على رأس المال البشري فهو أكثر خطورة نظرا لما يسببه من تدهور في المستوى الصحي، وما ينجم عنه من أمراض قاتلة مثل تصلب الشرايين وأمراض القلب والرئة والسرطان وغيرها، وما يصاحب ذلك من نقص في الإنتاجية وتغيب عن العمل، إضافة إلى التكاليف الباهظة التي يتحملها الأفراد والمجتمع، والتي لا تنحصر في حجم الإنفاق على التدخين نفسه ولكنها تتعدى ذلك لتشمل أيضا تكلفة علاج المدخنين، والتأثير على غير المدخنين (التدخين السلبي) وعلى التلوث والبيئة وغيرها.

وقد تنبهت جميع الدول إلى خطورة التدخين وآثاره المدمرة على الفرد والمجتمع، وحاولت الحدّ من انتشاره بشتى الطرق. وبصفة عامة، كانت هناك ثلاث مجموعات من البرامج التي تتبناها الحكومات لمكافحة التدخين، المجموعة الأولى تشمل فرض ضرائب ورسوم على السجائر ومشتقاتها، بغية رفع أسعار هذه المنتجات مما يحدّ من الطلب عليها. المجموعة الثانية تشمل سن تشريعات وقوانين تحدّ من ترويج منتجات السجائر والتبغ؛ ويشمل ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، منع بيع السجائر لمن هم أقل من 18 سنة، ومنع الدعاية للتبغ والسجائر وتوابعها في كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ومنع التدخين في الأماكن العامة. أما المجموعة الثالثة فتركز على الجانب التعليمي التثقيفي من خلال توفير معلومات كافية حول تأثير التدخين على الصحة والبيئة، ويشمل ذلك توعية الأطفال والشباب في المدارس والجامعات والمؤسسات، وإطلاق حملات مكافحة التدخين، ووضع تحذيرات على علب السجائر وغيرها.

بالنسبة للمجموعة الأولى، أي فرض الضرائب والرسوم على السجائر، فإنها قد تزيد من إيرادات الدولة ولكنها في الغالب لا تحلّ مشكلة التدخين نظرا لأن الطلب على السجائر غير مرن (بلغة الاقتصاديين)، بمعنى أن ارتفاع الأسعار لا يؤدي إلى التخفيف من الطلب على التدخين بشكل ملحوظ. في فلسطين، وبالرغم من ارتفاع الضرائب والمكوس على السجائر، فإن البيانات المتوفرة تظهر أن ما كان ينفقه الفرد على التبغ والسجائر عام 1996 بلغ 3.6 دينار، ولكنه ارتفع إلى 5.4 دينار عام 2009، أي بزيادة تصل إلى 50% خلال تلك الفترة. أما سن التشريعات والقوانين التي تحدّ

من ترويج منتجات التدخين، فهي ضرورية حتى لا يقع صغار السن وبعض الجاهلين في براثن الإدمان نتيجة لسهولة الوصول إلى السجائر ومشتقاتها، أو نتيجة لما تقوم به شركات السجائر من حملات ترويج ودعاية تشمل إغراءات كثيرة لهذه المجموعة من المستهلكين، ولكنها غير كافية إذا لم يصاحبها تطبيق صارم لهذه القوانين. في فلسطين هناك قانون لمكافحة التدخين صدر عام 2005 ولكنه غير مفعّل، دون أن يكون هناك تبرير لعدم البدء بتطبيقه لغاية الآن.

وأخيرا، فإن فرض الضرائب والرسوم وسن القوانين والتشريعات لن تثمر في مكافحة التدخين بدون الاستثمار في التعليم. أن مجتمعا متعلما واعيا فقط يستطيع أن يدرك حجم الأخطار التي تنجم عن التدخين، وهو الأقدر على مكافحتها. ولكن الاستثمار في التعليم ليس واجب الحكومة فقط، بل هو أيضا واجب الفرد والأسرة، ومسؤولية كافة مؤسسات المجتمع المدني. كما أن العائد على التعليم لا يقتصر على زيادة دخل الفرد والأسرة، ولكنه ينعكس على زيادة رأس المال البشري، وبالتالي زيادة الإنتاج وتحسين رفاهية المجتمع.